الحدث

خطت إدارة جو بايدن خطوات مهمة باتجاه العودة إلى الاتفاق النووي الذي انسحب منه دونالد ترامب، في رسالة جديدة لإيران التي أصرت على موقفها برفع كل العقوبات التي فرضها ترامب، قبل العودة إلى الاتفاق، في وقت يدفع فيه مسؤولون أوروبيون لتنظيم اجتماع بين كل المعنيين

الاتفاق النووي

حراك أميركي أوروبي لإحياء تفاهم 2015

واشنطن، طهران ـ **العربي الجديد**

بعد أقل من شهر على استلامه الحكم في الولايات المتحدة، دفع الرئيس الأميركي جو بايدن بخطوات متقدمة لإعادة إحياء الاتفاق النووي الذي انسحب منه سلفه دونالد ترامب في مايو/أيار 2018، فاتخذ بايدن الساعي للانقلاب على سياسة الرئيس السابق، ثلاث خطوات جديدة تجاه طهران الخميس، فاتحاً الباب أمام محادثات معها لإعادة تفعيل اتفاق 2015. لكن طهران، التي خفضت التزاماتها بالاتفاق، ما زالت تتمسك بمطلبها رفع كل العقوبات الأميركية عنها قبل العودة للاتفاق النووي، وذلك قبل أيام من تقليص إمكان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منشآت غير معلنة في البلاد، وهو ما يصب في خدمة بنيامين نتنياهو انتخابياً.

وقد يتجاوز أمر هذه الصفقة كل ذلك إلى قضايا أكبر لفتح الطريق أمام «تواصل سوري إسرائيلي» عبر روسيا، التي كرست حضورها في سورية. تواصل يرتبط بمسألة الوجود الإيراني في سورية، وخفض مستوى هذا الحضور، بتأييد روسي، وتقليم أظافر إيران، تمهيداً لمرحلة مقبلة، تبدي فيها الولايات المتحدة تحت إدارة جو بايدن، اهتماماً أقل بسورية ومصيرها، لدرجة احتمال القبول ببقاء النظام، مقابل ترتيبات أميركية وإسرائيلية مع روسيا في المنطقة.

أيّاً كان الشرط غير المعلن في الصفقة، فمن الواضح أن ظروفها، وملابساتها تدفع للاقتناع بأنها ليست صفقة بريئة، ولا هي «لأسباب إنسانية»، بقدر ما أنها بالون اختبار إضافي للنظام ومرونته تجاه إسرائيل، ولحجم القرار الروسي في سورية.

للحديث تتمة...

الصفقة المشبوهة

نضال محمد وتد

كان من الممكن الاكتفاء بغطاء صفقة «لأسباب إنسانية»، كما تسميها دولة الاحتلال الإسرائيلي، لصفقة التبادل بين الاحتلال والنظام السوري أمس، على اعتبار أن النظام لن يكسب شيئاً، وخصوصاً على المستويين الدولي والإعلامي، في حال أصر على رفض إعادة «الفتاة الإسرائيلية» التي اجتازت الحدود إلى سورية عبر «ثغرة» في السياج الحدودي قرب جبل الشيخ، وفق المعلومات الإسرائيلية الأولية المعلنة، مقابل الضرر الذي كان سيسببه له مثل هذا الرفض.

وكان من الممكن اعتبار الصفقة حدثاً عابراً أو نقطة تقاطع مصالح أملتها الظروف، ويكفي للقبول بها تحرير اثنين من الأسرى السوريين من معتقلات دولة الاحتلال. لكن الأمر لم يقف عند «مجرد صفقة إنسانية» (وهي صفة تُطلق على الصفقات التي تكون لصالح دولة احتلال وليس في أي اتجاه معاكس من أي طرف عربي، أيّاً كان) بل تدور حوله وترافقه علامات تساؤل كثيرة، خصوصاً في ظل إصرار غريب من دولة الاحتلال على أنها لم تعرف بأمر الإسرائيلية التي اجتازت الحدود إلا من الطرف الروسي عبر رسالة سورية.

وإذا كان هذا غير كافٍ، فإن مسارعة الإعلام الإسرائيلي أمس، بشكل منظّم، إلى «الكشف» عن أن هناك ثمناً آخر دفعته إسرائيل ولم يُعلن عنه بعد خوفاً من ردة فعل الرأي العام الإسرائيلي، تعزز الشكوك بأن وراء الصفقة الكثير من الترتيبات والتنسيق الذي قد يكون هدفه مواصلة «عمل» الجنود الروس البحث عن رفات جنود إسرائيليين في مخيم اليرموك، وقد يكون مرتبطاً برفات الجاسوس الإسرائيلي، إيلي كوهين، وهو ما يصب في خدمة بنيامين نتنياهو انتخابياً.

يترقب الشارع الإيراني تطورات الملف النووي (فاطمة بهرامي/الأناضول)

طريف: بعد رفع أميركا العقوبات سنعكس إجراءاتنا

نتنياهو: العودة إلى الاتفاق تسمح لإيران بامتلاك ترسانة نووية

طريق مليء بالعقبات

نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر دبلوماسي فرنسي، قوله إن التحوّل في موقف الولايات المتحدة يمثل فرصة لإيران، لكن الطريق مليء بالعقبات.

وأضاف المصدر عقب المحادثات في باريس، إن «الأميركيين قالوا إنهم مستعدون لمحادثات مع إيران في اجتماع مع أطراف الاتفاق الأصليين... هذه فرصة». لكن المصدر رأى أنه «ما زلنا في موقف محفوف بالمخاطر»، معتبراً أنه إذا تجاهلت إيران التحذيرات، فسيكون هناك على الأرجح ردّ فعل صارم للغاية».

الأوروبي إنريكي مورا عبر «تويتر» عقد اجتماع غير رسمي لجميع المشاركين في الاتفاق، قائلاً إن الاتفاق النووي يمرّ بـ«اللحظة حرجة». قبيل ذلك، صرح وزراء الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان والألماني هايكو ماس والبريطاني دومينيك راب والأميركي أنتوني بلينكن في بيان بعد مؤتمر بالفيديو، أن هدفهم هو «رؤية إيران تعود إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها» المحددة في 2015 من أجل «حماية نظام منع الانتشار النووي وضمان عدم تمكن إيران أبدا من امتلاك سلاح نووي».

كما نقلت وكالة «رويترز» أمس عن مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي أن التكتل يعمل على تنظيم اجتماع غير رسمي مع كل المشاركين في الاتفاق النووي مع إيران بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وأضاف أنه لم ترسل أي دعوات ولم يتحدد أي إطار زمني للاجتماع، لكن القوى العالمية تريد إحياء الاتفاق النووي بأسرع وقت ممكن. وأضاف «لا أعتقد أن إيران ستقول لا لأي محاولة عملية لعقد اجتماع غير رسمي مع جميع الدول حول الطاولة، سيكون أساساً لإعادة خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) إلى مسارها الصحيح».

وفي خطوة ثانية إيجابية من إدارة بايدن، فإنها ألغت في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمن الدولي، إعلاناً أحادياً أصدره ترامب في سبتمبر/أيلول الماضي حول إعادة فرض عقوبات دولية على إيران. وقال القائم بأعمال السفير الأميركي في الأمم المتحدة ريتشارد ميلز في رسالة إلى مجلس الأمن إنّ العقوبات الدولية «التي رُفعت بموجب القرار 2231» الصادر في 2015 «تبقى مرفوعة».

أما الخطوة الثالثة، فتمثلت في إعلان وزارة الخزانة الأميركية تخفيف القيود المفروضة على تنقلات الدبلوماسيين الإيرانيين لدى الأمم المتحدة، التي شددتها إدارة ترامب. وكانت هذه الإجراءات تفرض عليهم البقاء في شوارع قليلة حول مقر الأمم المتحدة، وبذلك ستعود إيران إلى وضع سابق يسمح لدبلوماسييها بالتنقل بحرية في نيويورك ومحيطها المباشر.

وجاءت المبادرات الأميركية الثلاث بينما تنوي إيران ابتداء من 23 فبراير/شباط الحالي، تقليص إمكان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منشآت غير النووية، بما في ذلك مواقع عسكرية يشتبه بأنها تشهد نشاطاً نووياً. وأعلنت الوكالة الدولية للطاقة النووية أن مديرها العام رافاييل غروسي سيصل اليوم السبت للتلفزيون الإيراني، أمس «الأوروبيين إلى ضرورة الانتباه بأن الضغوط على إيران ليست فاعلة ولا جدوى من تصريحاتهم ولا قيمة لها». وأضاف أن خطوات إيران لخفض التزاماتها النووية المنبثقة عن الاتفاق النووي كانت «تنفيذاً للبند الـ36 للاتفاق كإجراءات تصحيحية»، قائلاً «منحنا الأوروبيين فرصة لمدة عام للقيام بإجراءات تصحيحية، لكنهم لم يفعلوا ذلك». من جهته، كتب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده أمس على «تويتر» أنه بسبب الانسحاب الأميركي «لم يعد ثمة 5+1. الآن ثمة إيران و4+1 فقط». وأضاف «المبادرات لا بأس بها. لكن من أجل إحياء 5+1، على الولايات المتحدة أن تتحرك: ترفع العقوبات». في السياق، وصف عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، فدا حسين مالكي، في حديث لـ«العربي الجديد»، الخطوات الأميركية تجاه الاتفاق النووي بأنها «إيجابية، لكنها غير كافية»، مؤكداً أن «على أميركا العودة إلى تنفيذ كامل تعهداتها» بالاتفاق. وأضاف أن بلاده «ستبني على عمل الإدارة الأميركية بالتزاماتها، وإن فعلت ذلك حينئذ ستعتبره أمراً إيجابياً وستقرر بناء على مصالحها القومية ما يلزم فعله». وأكد مالكي أن «إيران لن تقبل بالتفاوض حول الاتفاق النووي مرة أخرى». وكشف عن «اتصالات قطرية وأوروبية» مع إيران والولايات المتحدة لحلحلة أزمة تنفيذ الاتفاق النووي، مشيراً إلى مقترح الصين لعقد اجتماع لمناقشة عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي وترحيب روسيا بالمقترح. وأضاف «ننظر بتفاؤل للاتصالات القطرية ومقترح الصين والترحيب الروسي به»، داعيا الولايات المتحدة للتجاوب مع هذه التحركات «لمنع دخول المنطقة والعالم في أتون توتر وتحد جديد».

ما لم يقله المسؤولون الإيرانيون بشكل مباشر تحدث عنه «مسؤول إيراني كبير» دون الكشف عن اسمه لوكالة «رويترز»، إذ قال إن طهران تدرس عرض واشنطن إجراء محادثات لإحياء الاتفاق. لكنه أضاف أن على الولايات المتحدة «العودة أولاً للاتفاق. حينئذ وفي إطار اتفاق 2015 يمكن مناقشة آلية تسلسل زمني أساسي بالخطوات».

وقبل الموقف الأميركي بترحيب من موسكو. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف «التوقف عن الدعوة إلى فرض عقوبات أمر جيد، إنه حدث إيجابي». من جهتها، قالت بريطانيا إنه يتعين على إيران العودة إلى الالتزام بالاتفاق النووي. وقال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جيمس كليفرلي لهيئة الإذاعة البريطانية «في اعتقادي أنه لا ينبغي أن نرسل أي إشارة على أننا سنغض الطرف عن عدم الالتزام أو نتظاهر بأننا لا نراه». وأضاف «الأمر في أيدي إيران، هم من ينتهكون شروط الاتفاق وهم من يمكنهم فعل شيء بهذا الشأن، وعليهم العودة إلى الالتزام به». أما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فقالت أمس «سنعمل على إحياء المفاوضات بشأن الاتفاق النووي».

في غضون ذلك، كشفت وكالة «رويترز» عن مصدر مطلع أن إدارة بايدن أبلغت إسرائيل مسبقاً أنها تعتزم أن تعلن الخميس أنها مستعدة لمحادثات مع إيران بشأن عودة واشنطن وطهران إلى الاتفاق النووي. لكن المصدر قال إن بايدن لم يبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مباشرة بالتغير في السياسة الأميركية بخصوص إيران عندما تحدث يوم الأربعاء للمرة الأولى. من جهته، قال مكتب نتنياهو، أمس، إن تل أبيب تتمسك «بالتزامها بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية». وأضاف في تصريح مكتوب «موقف إسرائيل من الاتفاقية النووية لم يتغير». وأشار إلى أن «إسرائيل تؤمن بأن عودة واشنطن إلى الاتفاق (النووي) السابق، ستمهد الطريق أمام إيران نحو امتلاك ترسانة نووية». وقال مكتب نتنياهو «إسرائيل تجري حواراً متواصلاً مع الولايات المتحدة، بهذا الشأن».

قواعد احتياطية في السعودية

اعلن قائد القيادة المركزية للجيش الاميركي (سنتكوم)، الجنرال كينيث ماكنزي، اول من امس الخميس، ان الجيش الاميركي يبحث عن قواعد احتياطية في السعودية، لصنع تحول قواته المنتشرة في المملكة الى اهداف واضحة في حال حدوث توتر مع إيران. وقال ماكنزي: «نحن لا نسعى لبناء قواعد جديدة»، مضيفا ان «ما نريد ان نفعله، هو ان نكون قادرين على الانتقال الى قواعد اخرى (غير الحالية) لاستخدامها في اوقات الخطر الشديد».

شرق غرب

انتخابات فلسطين: ناصر القدوة يدعو البرغوثي لحسم أمره

دعا عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ناصر القدوة، الأسير القيادي بالحركة مروان البرغوثي، (الصورة) أمس الجمعة، إلى حسم أمره بسرعة فيما يتعلق بتشكيل قائمة انتخابية للمشاركة في تشريعيات مايو/أيار المقبل، مؤكداً دعمه للبرغوثي في رئاسيات يوليو/تموز المقبل. في المقابل، كشفت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن البرغوثي لم يحسم أمره بشكل نهائي بما يتعلق بتشكيل قائمة في المجلس التشريعي.

(العربي الجديد)

سورية: 100 غارة روسية ضد «داعش»

شنّت الطائرات الحربية الروسية، أمس الجمعة، أكثر من 100 غارة على مناطق عدة في بادية حماة وحمص والرقة ودير الزور، مستهدفة مناطق انتشار «داعش». في المقابل، أطلق عناصر التنظيم قذائف صاروخية على محيط مزار عين علي جنوبي مدينة الميادين، بريف دير الزور الشرقي، وسقطت القذائف على مواقع للميليشيات المحلية الموالية للحرس الثوري الإيراني، ما أدى لسقوط جرحى في صفوفهم.

(العربي الجديد)

غينيا الاستوائية ستنقل سفارتها للقدس المحتلة

كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، (الصورة)، أمس الجمعة، أن غينيا الاستوائية ستنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس المحتلة، لتكون ثاني

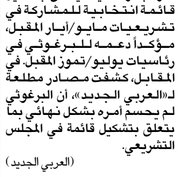

دولة أفريقية تعلن عن مثل هذه الخطوة خلال الأشهر القليلة الماضية، بعد مالاوي. ونسّق عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاني، بالقرار، مشيراً إلى أن «دولة فلسطين ستتابع الأمر على مستوى القمة الأفريقية، والأمم المتحدة، ولن تقف مكتوفي الأيدي أمام هذا الانتهاك الخطير».

(رويترز، الأناضول)

اليمن: الصليب الأحمر قلق من تصعيد مأرب

أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، أمس الجمعة، عن بالغ قلقها من التصعيد الأخير للعنف بين الحوثيين والقوات الحكومية في محافظة مأرب. وحثّت في تغريدة على موقع «تويتر» جميع «أطراف الصراع على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لحماية المدنيين وممتلكاتهم وجميع البنى التحتية المدنية الأساسية». وذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها قدمت الإمدادات الطبية، بما في ذلك مجموعات الأدوات الجراحية، إلى المستشفيات التي تعالج الجرحى، وتعهدت بمواصلة توفير الاحتياجات الطبية.

(أسوشييتد برس)

أميركا تفرج عن مساعداتها لأثيوبيا بشروط

أعلنت الخارجية الأميركية، أمس الجمعة، إلغاء قرار حجب مساعدات كانت تقدمها الولايات المتحدة لإثيوبيا، على خلفية النزاع بين الأخيرة ومصر حول سد النهضة. وذكرت في بيان أن القرار «لا يعني بدء تدفق المساعدات وقدرها 272 مليون دولار، بل ستعتمد على التطورات الأخيرة في إثيوبيا»، في إشارة إلى الحرب في إقليم تيغراي.

(الأناضول)

خاص

مصر ترفض استفزاز السودان بملف حلايب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

علمت «العربي الجديد»، أن أوامر صدرت لوسائل الإعلام في مصر، بعدم تناول موضوع إدراج مثلث حلايب وشلاتين المتنازع عليه مع السودان، ضمن الحدود المصرية في خريطة صادرة عن الاتحاد الأفريقي، ومقرّه أديس أبابا. وقالت مصادر متعددة في مواقع وصحف مصرية، إن أوامر صدرت من أجهزة سيادية، بعدم التطرق إلى قصة اعتماد الاتحاد الأفريقي خريطة مصر بعد ضمّ مثلث حلايب وشلاتين.

وفسّر مصدر دبلوماسي مصري الخطوة بأنها رغبة من القاهرة بعدم التصعيد مع الخرطوم، في الوقت الذي تشهد العلاقات بينهما أجواء إيجابية، لا سيما مع دعم مصر للسودان في أزمته مع إثيوبيا بسبب النزاع الحدودي بينهما، ومحاولة لكسب دعم الخرطوم في قضية سدّ النهضة الإثيوبي. في المقابل، قال مصدر، لـ«العربي الجديد»، إن إثارة مسألة الخريطة قد تعود إلى محاولة من جانب إثيوبيا لاستفزاز السودان.

ووجّه الاتحاد الأفريقي جميع مكاتبه وإداراته باعتماد الخريطة الرسمية لجمهورية مصر العربية، والتي تشمل مثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد. وردّاً على ذلك، أعلن رئيس المفوضية القومية للحدود في السودان، معاذ تنقو، يوم الخميس الماضي، عن احتجاج بلاده رسمياً، ضد مفوضية الاتحاد الأفريقي، باعتمادها هذه الخريطة. وقال تنقو، في تصريحات صحافية، إنه تسلّم مذكرات احتجاج من جهات في الداخل، من بينها وزارة الخارجية، للدفع بها عبر القنوات الرسمية للاتحاد الأفريقي، موضحاً أن الاحتجاج «سيطالب بمحاكمة المسؤول الأفريقي الذي عدّل في حدود السودان». وقال إن «موقف الاتحاد يعتبر انحيازاً غير مقبول، وسيكون له تأثيرات سلبية على علاقات السودان مع الاتحاد الأفريقي». وشدّد تنقو على «رفض السودان لأي خرائط يصدرها الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة»، مضيفاً أن «تلك المؤسسات لا تملك الحق بتعديل حدود الدول، فقط تتبنى الحدود حسب ما هو موجود في الملفات». وأوضح أن وزارة الخارجية السودانية، «ستبلغ الاتحاد الأفريقي عن موقف السودان من الخطوة التي قام بها من دون وجه حق»، لافتاً إلى أن المفوضية القومية للحدود، أعدت المعلومات المهمة في قضية الحدود إلى جانب توضيح «خطورة السلوك الذي وقع من الاتحاد الأفريقي».

وتعليقاً على خطوة الاتحاد الأفريقي، قلّل أستاذ القانون الدولي العام، أيمن سلامة، من قيمة الخريطة القانونية، موضحاً أن هناك ثلاثة شروط لكي يُعتد بالخرائط في القانون الدولي وأمام الجهات القضائية الدولية أو لجان تقصي الحقائق، وهي أن تكون بمقياس رسم كبير، وأن تكون صادرة عن مؤسسة حكومية في الدولة، وأن تكون واضحة، وليس بها أي غموض أو ضبابية. وأوضح سلامة أنه «عندما يكون هناك نزاع بين الدول على الحدود وسيادة الدول على أقاليم أو على تعيين الحدود بينها، لا تكون الخريطة وحدها هي التي يُعتد بها كدليل ثبوتي ذي حجة قانونية بتحديد سيادة الدولة».

ولفت سلامة إلى أن السودان يداوم على الاحتجاج رسمياً أمام مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، حتى يؤكد أمام المنظمة على موقفه الرسمي الرافض بأيلولة المثلث للسودان. وأضاف الخبير القانوني أن السودان يؤكد أن المعاهدة الدولية التي أبرمتها بريطانيا مع مصر في العام 1899، هي المعاهدة الدولية الوحيدة التي عيّنت حدود السودان، وهي التي جعلت خط العرض 22 هو الحد الفاصل بين المكونات العسكرية والمدنية لمنظومة الحكم الحالية، ويسعى كلا الطرفين للبحث عن أوراق ضغط تمكنه من الحصول على الدعم المطلق للشارع في مواجهة الطرف الآخر، لذلك برزت مجموعة من الملفات في الوقت الحالي، يرى فيها كلا الطرفين طوق نجاة بالنسبة له، وفي مقدمة هذه الملفات ملف حلايب وشلاتين.

مصدر: آبي أحمد يسعى لتشتيت جهود صانع القرار المصري

خاص

الدبيبة في القاهرة... رسائل تمهيدية لتقارب مع تركيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية مقربة من اللجنة المعنية بالملف الليبي، تفاصيل زيارة رئيس الوزراء الليبي الجديد عبد الحميد الدبيبة، أول من أمس الخميس إلى القاهرة. وأوضحت أن «الدبيبة الذي زار مصر بعد أيام قليلة من انتخابه رئيساً للوزراء، ضمن التشكيلة التي ضمت محمد المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، قدّم خطاباً متوازناً حمل في طياته رسائل إيجابية للجانب المصري».

وأضافت المصادر أن الدبيبة شدد على استعداده لتعاون يضمن ويؤمن المصالح المصرية، بشكل يحقق معه المصالح الليبية، ويساعد على سرعة إنهاء الأزمة، بما يضمن استقرار تلك المنطقة لكافة دول الجوار. وكشفت أن الدبيبة حمل أيضاً رسائل تقارب لمصر مع تركيا، من دون أن توضح إن كانت تلك الرسائل اجتهاداً شخصياً منه، أم أنها رسائل تم تحميله بها من الجانب التركي، بحكم العلاقات القوية بين الجانبين، في ما يخص أزمتي ليبيا وشرق المتوسط.

وأوضحت المصادر أن الحديث عن العلاقات بين الدبيبة وتركيا، شغل مساحة بارزة في المشاورات بينه وبين رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، قبل أن يلتقي بالرئيس عبد الفتاح السيسي. وأكد الدبيبة أنه منتخب من الليبيين، وأن ما يعنيه في المقام الأول هو مصلحة بلاده وشعبه، وأنه لن يتوانى في التعاون مع أي طرف يحقق تلك المصالح، من دون الإضرار بمصالح الأشقاء ودول الجوار ممن يربطون التعاون الحقيقي، بعيداً عن الهيمنة أو فرض أجندات خاصة على الليبيين. وأعلن المتحدث باسم رئيس الحكومة محمد حمودة، لوكالة «الأناضول»، أن الدبيبة وصل إلى طبرق، أمس الجمعة، للاجتماع مع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، لبحث ملف تشكيل الحكومة. وبحسب المصادر المصرية فقد أكد الدبيبة رعاية كافة المصالح المصرية على الأراضي الليبية، سواء العمالة، أو المقرات الدبلوماسية حال تم افتتاح السفارة في طرابلس والقنصلية في بنغازي. كما أكد للجانب المصري عدم معارضة حكومته مشاركة الشركات المصرية الرسمية في عمليات إعادة الإعمار في ليبيا.

وشددت المصادر، في الوقت ذاته، على أن خطوة التقارب بين الدبيبة والقاهرة، ليست على هوى المسؤولين في الإمارات، نظراً لما قد تحمله من تمهيد لتفاهمات مصرية تركية، على حساب المصالح الإماراتية.

في المقابل، قالت المصادر إن «الدبيبة لم يبد اعتراضاً على أي اتصالات مع الجانب الإماراتي، خلال محادثاته مع المسؤولين المصريين، شرط تعديل النهج الذي تتبعه أبوظبي، والذي يتعارض مع مصلحة الشعب الليبي». وبحسب المصادر، «فقد قدم الدبيبة نموذجاً قابلاً للتعامل والتواصل معه، وإقامة علاقات متوازنة، بشكل يمهد لحالة من التوافق بين كافة الأطراف الليبية، حيث أبدى استعداده التام للقاء كافة الأطراف والوصول لصيغة توافقية تضمن إنهاء معاناة بلاده وتفرق أبنائها».

وكان السيسي التقى الدبيبة، مساء الخميس الماضي، في أول زيارة خارجية لقائد السلطة التنفيذية الجديدة. وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي، إن اللقاء شهد استعراض الجهود الليبية خلال الفترة المقبلة لقيادة المرحلة الانتقالية، إضافة إلى الاتفاق على تبادل الزيارات «لنقل الخبرة والتجربة إلى الجانب الليبي». ونقل عن الدبيبة تأكيده «تطلع ليبيا إلى إقامة شراكة شاملة مع مصر بهدف استنساخ نماذج ناجحة من تجربتها التنموية الملهمة التي تحققت خلال السنوات الماضية، خاصة في ما يتعلق باستعادة الأمن والاستقرار وانطلاق عملية التنمية والإصلاح».

من جانبه، هنأ السيسي الدبيبة بتولي قيادة الحكومة الجديدة بعد تصويت ملتقى الحوار السياسي «بما يعد بداية مبشرة لمرحلة جديدة تعمل فيها كافة مؤسسات الدولة الليبية بانسجام وبشكل موحد». وأكد الرئيس المصري استعداد بلاده «لتقديم كافة خبراتها وتجربتها، بما يساهم في وضع ليبيا على المسار الصحيح وتهيئة الدولة للانطلاق نحو آفاق البناء والتنمية والاستقرار». وتشير التحركات الأخيرة لاتجاه مصر إلى فتح صفحة جديدة من العلاقات مع القوى في غرب ليبيا.

من جهة ثانية، أكد وزير الدفاع في حكومة الوفاق الوطني صلاح الدين النمروش للمبعوث الأممي الجديد يان كوبيتش، ضرورة إخراج المرتزقة الذين استُجلبوا دون دعوة من أي جهة شرعية للقتال ضد أبناء الشعب الليبي. وذكر المركز الإعلامي لعملية «بركان الغضب» أن النمروش جدّد لكوبيتش في لقاء جمعهما، الخميس الماضي، دعم وزارة الدفاع للمسار العسكري والسياسي وأعمال اللجنة العسكرية (5+5)، مؤكداً أهمية دور البعثة في مساعدة المؤسسة العسكرية في بناء جيش يخضع للسلطة المدنية، ودورها في ترسيم السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. من جهته، أكد كوبيتش أن البعثة لن تسمح بالتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية الليبية، وستطالب بإخراج المرتزقة والجماعات التي لم تُدعَ من جهة شرعية للدخول في البلاد. ودعم أن البعثة ستبحث مع وزارة الدفاع ملف حقوق الإنسان والانتهاكات وجرائم الحرب والخروقات التي حصلت، وستحيلها على محكمة الجنايات الدولية.

أكد الدبيبة أنه سيتعاون مع أي طرف يحقق مصالح الليبيين (محمود تركية/فرانس برس)

الغلاف

يشتد التمترس في سورية افقيا وعموديا، خلف نفوذ القبيلة والعشيرة، فيما يتآكل مفهوم الدولة الحديثة لصالح العصبية العشائرية، وهو ما غذّته ممارسات النظام عبر عقود، وأطراف الصراع خلال الثورة والحرب

سورية تعود لما قبل الدولة

تمترس وراء العشائرية غذاه نظام الأسد والحرب

عماد كركص

تعود سورية إلى مرحلة ما قبل الدولة، وتذهب جميع المؤشرات، منذ بداية الثورة مروراً بسنواتها الطويلة، إلى تمترس أبنائها خلف عشائرهم المتناثرة على طول الجغرافيا السورية، في ظلّ اختفاء دولة القانون القوية. كذلك تعمل أطراف الصراع، من النظام والمعارضة، وما بينهما من مجموعات مسلحة، كردية وإسلامية وغيرها، وحتى من الإرهابيين الذين سيطروا لوقت على أجزاء من البلاد، على كسب العشائر لصفّهم. لكن هذا الواقع، والذي خلق تشظياً مجتمعياً متعدد الأوجه، له تراكمات عدة، من أبرزها ما عمل عليه رأس النظام الأول، حافظ الأسد، وما يستعيده ابنه بشار اليوم، في سعيه الجديد للبقاء في السلطة. ويُعرّض كلّ ذلك سورية إلى خطر الذهاب إلى ما يشبه «العصر الجاهلي»، ضمن سيرورة تاريخية تعاكس المفهوم الصحيح لتقدّم الدولة.

وتتوزع في أغلب المحافظات السورية، ولا سيما الشرقية، العديد من القبائل والعشائر، أكثرها عدداً: النعيم، والموالي، والبكارة، والعكيدات، والجبور، وبنو خالد، وغيرها. ويتفرع عن القبائل والعشائر بطون وأفخاذ متعددة، وضمن امتداد قبائلي واسع، وتمتد بعض القبائل السورية إلى دول محيطة، وحتى الخليج، فيما تُعد قبائل أخرى امتداداً لقبائل في دول خليجية والعراق. وبعد تصاعد حدة الأزمة في سورية، سعت تلك القبائل والعشائر التقليدية إلى الانخراط في المشاريع السياسية، بهدف حجز مكان لها ضمن التركيبة المستقبلية، في ظل اعتقاد بتهميش دورها طوال الفترة الماضية. وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي تؤديه العشيرة بكونها تؤمن نوعاً من التضامن الاجتماعي بين أبنائها على مستويات مختلفة في الكثير من الأحيان، إلا أن هناك نواحيَ سلبية قد ينتجها هذا التضامن الذي قد يؤدي إلى التعصب، ومن ثم التنافس، وبالتالي الدخول في دوامة المعارك والصراعات.

«عصبية» عائلة الأسد

مثّل صعود حافظ الأسد إلى هرم السلطة في سورية نهاية ستينيات القرن الماضي بداية عودة العصبية المتجانسة إلى سورية، والتي تقبض على الحكم في سبيل الحفاظ على ديمومته واستمراره. وعمد الأسد الأب إلى تعزيز تلك العصبية تدريجياً، طوال فترة حكمه، بعدما جعل البلاد ترزح تحت رحمة القبضة الأمنية، وحيث اختبأ وراء ستار حزب «البعث»، مُركزاً بيده كافة السلطات التنفيذية والقضائية، وفارضاً رقابة أمنية كبيرة على السلطة التشريعية التي أفسدها وعبث بهيكليتها، عبر إيصال من كان راضياً عنهم إلى مجلس الشعب (البرلمان).

وبنى حافظ الأسد عصبيةً تعتمد بشكل رئيسي على شخصيات من عشيرته (آل الأسد)، مقدّماً إياهم لترؤس الأجهزة الأمنية والوحدات العسكرية الأهم داخل الجيش. أما اجتماعياً، فجعل الأسد الأب من تلك العشيرة، الصغيرة وغير المتماسكة أساساً، تتقدم لتقود باقي العشائر العلوية في سورية.

هكذا، عاد الأسد ليطبق في سورية نظرية «العصبية الاجتماعية الخلدونية» ليُحكم قبضته على الحكم. لكن تطبيق هذه النظرية يأتي اليوم في زمان مختلف، وفي مكان غير مكانها، إذ تصلح عصبية ابن خلدون للدولة الناشئة في المجتمع الإسلامي، أي في مرحلة صعودها، وهي أساساً عامل تهديد لانهيار الدولة في حال تضعضعها. تلك العصبية لم تعد تصلح للحكم في دولة مثل سورية، عرفت الحضارة وتدرّجت ضمن السيرورة التاريخية الطبيعية للانتقال إلى «الدولة»، التي تأسست في مطلع عشرينيات القرن الماضي. أي أن الأسد الأب قد عاد إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة، ومعتمداً على معايير بالية جداً لبناء الدولة، ولا تتناسب مع العصر الحالي.

اليوم، يهدّد الواقع الحالي لسورية، والذي فرضته ظروف الثورة في هذا البلد، وتعامل نظام بشار الأسد الأمني والقمعي معها، بالإضافة إلى طول أمدها دون أن تلوح لها في الأفق أي حلول، بخطر قد يذهب أبعد من إعادة سورية لما قبل الحداثة، بل هو يهددها بالعودة إلى مرحلة «ما قبل الدولة». ويلوح هذا الخطر، بعدما باتت جميع أطراف الصراع السوري، من النظام إلى المعارضة، وحتى الأطراف الأخرى المسيطرة بحكم الأمر الواقع على البلاد، تلجأ إلى استنهاض العصبية العشائرية، والتمترس خلفها، سواءً في مواجهة بعضها البعض، أو حتى في المواجهات والمنافسة داخل تلك الأطراف ذاتها، مع اختلاف الأساليب المتبعة.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، ذهب نظام بشار الأسد نحو بعض العشائر في سورية، لكي يُكوّن من أبنائها مليشيات تساند قواته التي أنهكتها حربه طوال عقد من الزمن. ومقابل ذلك، كافأ الأسد زعماء تلك العشائر، والنافذين فيها، بأدوار اقتصادية وعسكرية، وحتى سياسية ومجتمعية. وأخيراً، برزت محاولة رأس النظام الاعتماد على الدور العشائري، في التمهيد لإعادة انتخابه لولاية رئاسية جديدة خلال الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها منتصف العام الحالي.

بنى حافظ الأسد عصبيةً تعتمد على شخصيات من عشيرته

احتلت العشائرية حيّزاً كبيراً من مؤسسات المعارضة

برز دور العشائر في ظلّ غياب الدولة المركزية (دليل سليمان/فرانس برس)

المعارضة والأكراد على الخطّ ذاته

في الطرف الآخر، أي في مقلب المعارضة، تمكّنت العشائرية من احتلال حيّز كبير من المؤسسات، لا سيما السياسية والعسكرية منها. وتعدى الأمر ذلك إلى ولادة أجسام ذات صبغة عشائرية خالصة، أصبحت تملك حضوراً في المجتمع المناصر للثورة السورية، بغضّ النظر عن مدى فاعليتها. وعملت تلك الأجسام على توسيع قاعدتها، فعلى الرغم من الأكثرية العربية في تلك الأجسام، إلا أن العشائر الكردية والتركمانية والمسيحية جرى تمثيلها أيضاً داخلها، وإن حصل ذلك بنسب ضعيفة. وفي شمال شرقي سورية، لم تجد «الإدارة الذاتية» الكردية، التي أحكمت قبضتها على مساحات واسعة في المنطقة، بقيادة «حزب الاتحاد الديمقراطي»، وسطوة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، ومكونها الرئيسي «وحدات حماية الشعب»، والتي تتخذ من العلمانية واليسار منهجاً لها، مفراً من اللجوء إلى العشائر لاستمالتها. وتعد منطقة شرقي سورية، البقعة الجغرافية الأكثر احتواءً للعشائر العربية وغيرها. هكذا بات للعشائر حضور داخل «قسد»، حيث يحقق أبناء العشائر المنضوون في تلك القوات مكاسب لجهة تنظيم حمايتهم والحفاظ على دورهم العسكري، بالإضافة للمنفعة المادية، على الرغم من أن التأثير واتخاذ القرار يبقى محصوراً بيد العناصر الكردية.

اللاعشائريون مقابل القبلية

وأمام كلّ ذلك، يقف اللاعشائريون في موقع المتفرج على هذا المشهد المعقد. وعلى الرغم من أن لا إحصائية رسمية تحدد نسبة عدد أبناء العشائر من مجمل سُكّان البلاد، إلا أن الإحصاءات التقديرية تشير إلى أن نصف سُكّان ينتمون إلى أكثر من 50 قبيلة وعشيرة منتشرة في أنحاء البلاد، ما يعني أن النصف الآخر غير عشائري، ولا يعنيهم هذا الانتماء بالمطلق. وهؤلاء يعيشون خصوصاً في مدن المحافظات الداخلية، مثل دمشق وحلب وحمص وحماة وإدلب واللاذقية، دون أريافها طبعاً، وهم مُدركون أن لا منقذ لهم ولدورهم سوى الدولة المدنية.

وبخلاف الإحصاءات المتاحة، يشير الشيخ مضر حماد الأسعد، المتحدث باسم «مجلس القبائل والعشائر السورية»، الذي تأسس في عام 2018 شمالي حلب، والموالي للمعارضة، والذي استند إلى جهود «المجلس الأعلى للقبائل والعشائر السورية» المؤسس منذ 2013، إلى أن العشائر والقبائل السورية تمثل أكثر من 80 في المائة من بنية المجتمع السوري. ويرى الأسعد أنه لهذا السبب، فإن أطراف الصراع تلتف حول العشائر لكسب ودّها، ولأن هذه العشائر، العربية وغيرها، والقبائل الكردية والسريانية والدرزية والجيجانية (شركسية) والتركمانية، تنتشر على كافة الجغرافيا السورية، لكن انتشارها تركز شرقي البلاد، حيث الثروة الزراعية والنفطية».

ويرى الأسعد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن القبائل السورية «تمثل منذ تشكيل الدولة السورية في عشرينيات القرن الماضي الأساس في بنية المجتمع السوري، وهي لا تزال تلعب دورها في التكوين السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد حتى اليوم». لكنه يوضح أنه «بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في عام 1963، تمّ تهميش دور القبائل والعشائر»، مضيفاً أن «وصول حافظ الأسد إلى السلطة زاد بدوره في هذا التهميش».

وحول الواقع الحالي، يرى الأسعد أنه «عندما تضعف الدولة، يصعد دور العصبية القبلية». أما في الحالة السورية، فيعتبر أن «العشيرة أصبحت هي الأقوى، لكونها الملجأ الآمن لأبنائها أو للسكان في ظلّ عدم وجود حكومة مركزية قوية». ويبين الأسعد أن النظام وحلفاءه بشكل خاص، ومعهم النفوذ الأميركي في البلاد، يعملون على تفتيت العشائر والقبائل من خلال سياسة تجزئة المُجزّأ في عموم البلاد، ومن خلال سياسة فرّق تسد، حتى داخل القبائل نفسها.

بناء الدولة ممكن؟

من جهته، يرى الباحث في العلوم الاجتماعية والاجتماع السياسي، في «مركز حرمون للدراسات المعاصرة»، طلال مصطفى، أن «العشائرية في سورية كان لها تاريخياً بنى اجتماعية انتمائية تقليدية تعود إلى ما قبل الدولة المعاصرة (دولة القانون)، وقد استمر وجودها منذ الاستقلال وحتى اليوم»، لافتاً إلى أن «حافظ الأسد قد يكون قوّض هذا الدور إلى حدّ ما سياسياً». ويشير مصطفى في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «البنى الاجتماعية التقليدية (العائلة، العشيرة، الطائفة... إلخ)، تبرز عادةً في مجتمعات ما قبل الدولة الحديثة، وخصوصاً تلك التي تحصل فيها اضطرابات اجتماعية وحروب أهلية، حيث يضطر المواطن للبحث عن بنى اجتماعية تحميه أمنياً واجتماعياً، وحتى معيشياً، في حالة تنحي مؤسسات الدولة عن القيام بوظائفها». ولهذا السبب، يرى الباحث أنه «في فترة الحرب السورية التي شنّها النظام على السوريين، برزت البنى الاجتماعية التقليدية، ومنها العشائرية في سورية، وخصوصاً في المنطقة الشمالية والشرقية (دير الزور، الحسكة، الرقة، ريف حلب) بداية، وذلك بسبب الفراغ الذي ظهر نتيجة توقف مؤسسات الدولة عن العمل، وأهمها المؤسسات القضائية». وبرأيه، فإن ما زاد هذا التوجه «فشل المعارضة السورية في إيجاد مؤسسات محلية بديلة، تقدم الخدمات الضرورية للمواطنين، ومع ازدياد وتيرة الانتهاكات الأمنية والعسكرية من قبل النظام ومليشيات قسد التابعة، وكذلك من قبل التنظيمات الراديكالية مثل داعش وجبهة النصرة وغيرها». ولذلك، بحسب الباحث، «فقد وجدنا العديد من المجالس والهيئات العشائرية التي ولدت خلال سنوات الحرب، وتعددت انتماءاتها، ما دفع بهذه البنى العشائرية للمزيد من التشظي الاجتماعي والسياسي، وحتى الديني». أما الحلّ برأيه، فيكون «من خلال بناء دولة القانون والمواطنة، ما يستوجب أن تتعامل معه المعارضة بناء على برامجها السياسية لسورية المستقبل، وليس بناء على كسب هذه العشيرة أو تلك».

ويفضل الكاتب والأديب السوري نجم الدين سمّان، الدفاع عن اللاعشائريين، لكونه واحداً منهم، مطلقاً عليهم مسمى «التيار الثالث». ويرى سمّان في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هذا التيار لم يتبلور بعد في شرقنا»، ويشير إليهم بأنهم «نخبة متناثرة»، مضيفاً أن «تأثيرهم ضئيلٌ بين الناس». ويرى سمّان أنه «بعد ثورات العربي، وعلى الرغم من تآمر الجميع لوأدها، فإن التربة باتت مهيّأةً أكثر للعمل على إقامة مجتمعات جديدة خارج ثنائية العسكر ورجال الدين، وخارج ثنائية الطائفة والعشيرة، لكن ذلك يحتاج إلى وقت طويل وكفاح مدني من نوع جديد».

تهميش بقانون التأميم

أوضح المتحدث باسم «مجلس القبائل والعشائر السورية»، الشيخ مضر حماد الأسعد، أنه «بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في عام 1963، تمّ تهميش دور القبائل والعشائر، عبر محاربتها اقتصادياً بعد صدور قانوني الإصلاح الزراعي والتأميم». ولفت إلى أن قانون التأميم «كان من شأنه تفتيت الملكيات الزراعية، والتي تضررت من خلالها مئات المصانع والمنشآت التجارية والصناعية، التي كان يملكها أو يقف وراءها شيوخ عشائر من أبناء المدن».

أقلية وأكثرية

أخذت القيادة الكردية، شرقي سورية، أخيراً، تستميل العشائر في المنطقة، من خلال شيوخها وزعاماتها، وذلك لأسباب عدة، من أهمها منحهم دوراً، ولو رمزياً، وإشراكهم في حكم المنطقة، لنفي تحكّم الأقلية (الكردية) بالأكثرية، ومنع أو إبعاد انتفاضة عشائرية بوجه الإدارة الكردية وذراعها العسكرية. كذلك تهدف الخطة إلى زجّ العشائر وأبنائها في الخندق الكردي، لمواجهة تركيا وحلفائها في المعارضة، ولمواجهة النظام وقواته أيضاً.

تنافس أميركي ـ روسي في شمال شرقي سورية

يشتدّ التنافس الروسي ـ الأميركي في الشرق السوري، على وقع متغيرات ميدانية لجهة بناء قواعد عسكرية جديدة في المنطقة الغنية نفطياً واقتصادياً، وتفعيل العلاقات مع «الإدارة الذاتية» الكردية

يعود التنافس الروسي الأميركي ليخيّم على المشهد في شمال شرقي سورية، تحديداً عند مثلث الحدود السورية - العراقية - التركية هذه المرة، بعد حركة تعزيزات ملحوظة ومستمرة لقوات الطرفين هناك. ويتذرع الأميركيون لتقوية نفوذهم في تلك المنطقة بعودة نشاط تنظيم «داعش» للتفاقم في البادية السورية، وأحياناً في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، حليفة واشنطن. ومع تعزيز واشنطن وجودها، دخل الروس السباق، مع تعاظم حركة الأرتال الروسية من الغرب، تحديداً من القاعدة العسكرية الروسية في حميميم، نحو الشرق. وفي موازاة ذلك، تعمد موسكو لاستمالة الأكراد هناك من أجل تدعيم نفوذها، ومحاولة عدم تثبيت الهيمنة الأميركية على الشرق، ومكامن الثروة النفطية والزراعية.

وعمدت روسيا أخيراً إلى بدء تعزيز قاعدتها في مطار مدينة القامشلي، شمالي الحسكة، بشكل دوري بالجنود والمدرعات العسكرية، وباتت ترسل إليها براً شاحنات تقل أسلحة وذخيرة، عادة يكون مصدرها القاعدة العسكرية الروسية في حميميم. ومن القاعدة في المطار، تمد القوات الروسية نقاطها الموجودة في كل من تل تمر وعامودا بالتعزيزات. مع العلم أن 200 جندي روسي مع شحنات كبيرة من العتاد والذخيرة، وصلوا في منتصف الشهر الماضي إلى مطار القامشلي، من قاعدة حميميم. وهي أكبر التعزيزات التي أرسلتها روسيا إلى القاعدة في الآونة الأخيرة.

ومع نهاية العام الماضي ومطلع العام الحالي، بدأت القوات الروسية بالانتشار في نقاط جديدة، لا سيما عند المثلث الحدودي مع تركيا والعراق، في منطقة يمر فيها نهر دجلة، الذي يمتد فوقه الجسر الروماني، بالإضافة لمعبر نهي بين إقليم كردستان العراق وسورية، ويعد الشريان للحركة التجارية والطبيعية، ورافداً أساسياً لتحريك عجلة الاقتصاد في مناطق «الإدارة الذاتية» التابعة لـ«قسد». وهذا ما يشكل هاجساً دائماً لدى النظام والروس للسيطرة على هذه المنطقة التابعة إدارياً لناحية المالكية، فضلاً عن قربها من منابع وحقول النفط والغاز.

ولتحقيق ذلك، سعت روسيا عبر الضغط على «قسد» و«الإدارة الذاتية»، لفرض وجود حرس حدود تابع لقوات النظام، ونشر نقاط لهم على امتداد الحدود مع تركيا. وفي ما بعد حاولت روسيا التمدد عند مثلث الحدود، ما جعل القوات الأميركية تسعى لمجابهة هذا التمدد عبر اعتراض الدوريات الروسية بدوريات أميركية أو أخرى تابعة لـ«الإدارة الذاتية»، فيما لا تزال الدوريات الروسية مستمرة بالتحرك لفرض الوجود الروسي، وصولاً إلى بلدة عين ديوار عند تقاطع المثلث الحدودي.

أمام ذلك، تسعى القوات الأميركية للجم التمدد الروسي العسكري بشكل غير مباشر، منعاً للاحتكاك ومن ثم الاشتباك. ويبدو أن واشنطن ارتأت زيادة حجم قواتها ونشر قواعد إضافية لها في المنطقة، إذ ازدادت حركة التعزيزات والأرتال عبر معبر الوليد الحدودي مع إقليم كردستان العراق، كان آخرها دخول 60 عربة محمّلة بالذخائر منذ أيام، بالإضافة للعربات العسكرية وشاحنات تحمل معدات لوجستية وتقنية متطورة، عدا عن الدعم الجوي المباشر إلى جنوب الحسكة. وعمدت تلك القوات لتثبيت قواعدها ونقاطها القديمة، وإنشاء نقاط وقواعد ومهابط طائرات حديثة، فعلى بُعد كيلومترين من عين ديوار، ثبّتت القوات الأميركية قاعدة جديدة دعمتها بكثير من الجنود والمعدات وأنشأت فيها مهبطاً للطائرات المروحية. والقاعدة هي الثانية من نوعها التي تنشئها القوات الأميركية خلال أقل من شهر، إذ أقامت، نهاية الشهر الماضي، قاعدة عسكرية قرب تل علو في منطقة اليعربية بريف الحسكة الشرقي.

وحول ذلك، رأى القيادي في المعارضة السورية، المحلل العسكري العميد فاتح حسون، أن «روسيا المتحكمة بنظام الأسد والقائمة بأعماله نيابة عنه، عملت على تهدئة منطقة إدلب بالتوافق مع تركيا، ليس عن طيب خاطر، بل بضغط فاعل من تركيا في ملفات عدة، كان آخرها ملف ناغورنو كاراباخ، ولكي تركز على مناطق جديدة خارج سيطرة نظام الأسد، منها منطقة شمال شرقي سورية». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «انتقال روسيا لتعزيز وجودها شمال شرقي الفرات بإرسال المزيد من القوات والمعدات، تسعى من خلاله إلى تحقيق نفوذ عسكري لها بهذه المنطقة يفتح قناة تواصل مع خصمها أميركا، حتى لو أثار ذلك حفيظة الإدارة الجديدة التي تنظر إلى روسيا بدورها على أنها أكثر من خصم». وخلافاً للرأي السائد، رأى رئيس «الهيئة السياسية لمحافظة الحسكة»، التابعة للمعارضة، مضر حماد الأسعد، أن هناك تفاهماً روسياً أميركياً حيال شرق وشمال سورية، ومنطقة الجزيرة السورية بالعموم. وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «واشنطن تحاول تثبيت أقدامها بقوة هناك، لكنها أيضاً تفسح المجال للروس ليكون لهم دور في شرق سورية لمواجهة تركيا، وذلك للحد من دعم تركيا لقوات المعارضة ومواجهة القوات الكردية الحليفة لواشنطن التي تسعى لإقامة كانتون أو ممر إرهابي في شمال وشرق سورية». وأشار الأسعد إلى أن «روسيا لا يمكن أن تتحرك شرقي البلاد إلا من خلال الضوء الأخضر والموافقة الأميركية».

وتكمن الاستفادة الأميركية من ذلك، بحسب تعبيره، في أن «واشنطن تدفع بروسيا لمواجهة الأخطار عوضاً عنها، من التمدد الإيراني في الشرق، إلى طموح المعارضة السورية المدعومة من تركيا بدحر قسد، بالإضافة للسيطرة الأميركية على قسد من خلال القوات الروسية، وكي لا تتحمل واشنطن وزر تجاوزات قسد بمفردها، أو تتنصل منها بشكل كامل».

وكشف الأسعد، الذي يشغل أيضاً منصب المتحدث باسم مجلس القبائل والعشائر السورية، أن «روسيا التقت أخيراً مع عدد من شيوخ العشائر العربية في القامشلي، شمالي الحسكة، بهدف تشكيل مليشيات عسكرية جديدة في الحسكة، مهمتها مواجهة التغلغل الإيراني، وكبح جماح قسد». وأشارت مصادر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن ضابطاً أميركياً أخبر سكان بلدة دير الغصن بريف الحسكة، وذلك خلال تسيير دورية أميركية هناك، بأن الوجود الأميركي هدفه الرئيس منع التمدد التركي والروسي في مناطقهم، وذلك بعد شكاوى السكان لقائد الدورية من أن الوجود التركي والروسي يمنعهم من متابعة أعمالهم في الزراعة، الأمر الذي يفتح الباب أمام حركة تنافس متشابكة ومعقدة، قد تزداد حدتها في الأيام المقبلة.

عماد...

باشرت القوات الروسية تعزيز قاعدتها في مطار مدينة القامشلي

قوات روسية واميركية في الشرق السوري (فرانس برس)

توسيع مهمة «الأطلسي» بالعراق: أزمة في بغداد؟

أعلن حلف شمال الأطلسي أخيراً، توسيع مهمته في العراق، ما ينذر بأزمة جديدة مع القوى العراقية السياسية والعسكرية المتحالفة مع إيران

عثمان المختار

يُنذر إعلان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ينس ستولتنبرغ، مساء أول من أمس الخميس، توسيع مهمة الحلف في العراق إلى ثمانية أضعاف حجمها الحالي، بأزمةٍ جديدة في بغداد، طرفاها حكومة مصطفى الكاظمي والقوى المؤيدة لهذا الإعلان، من جهة، والقوى السياسية والجماعات المسّلحة المُصّنفة ضمن المعسكر الإيراني في البلاد، من جهة ثانية. وسارع الطرف الموالي لإيران إلى إشهار موقفه المعارض للخطوة، بعد ساعات من إعلانها.

وقال ستولتنبرغ، بعد اجتماع مع وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف، «قرّرنا اليوم توسيع مهمة الناتو التدريبية في العراق. ستزيد مهمتنا من 500 فرد إلى حوالي 4 آلاف فرد، وستشمل أنشطة التدريب الآن المزيد من المؤسسات الأمنية العراقية ومناطق خارج بغداد». ولفت الأمين العام لـ«الناتو»، إلى أن «وجودنا يعتمد على الظروف»، وأن «الزيادات في أعداد القوات ستكون تدريجية»، مؤكداً أن «التوسع جاء بناءً على طلب من الحكومة العراقية، وسيتم تنفيذه مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامة أراضيه». وعلى الرغم من أن دور حلف شمال الأطلسي في العراق ظلّ طوال السنوات التي أعقبت سيطرة تنظيم «داعش» على مدن شمال وغربي البلاد، في 2014، مقتصراً على التدريب والدعم اللوجستي للقوات العراقية وقوات البشمركة (الكردية) في إقليم كردستان، من دون أن يسبب أي حساسية للقوى الحليفة لإيران في العراق، إلا أن الإعلان الجديد ينطوي على توسيع مهمة الحلف في العراق لتشمل مناطق خارج العاصمة بغداد، في إشارة محتملة إلى مدن محافظتي الأنبار ونينوى الحدوديتين مع سورية، والتي تشهد اعتداءات إرهابية متكررة منذ فترة. وهذه المناطق تتمتع فيها المليشيات الموالية لإيران، بنفوذ كبير، وهو ما قد يمثل بداية لتعامل مختلف مع الوجود العسكري للحلف، وعلى نحو مشابه لما هو عليه الوجود الأميركي في العراق.

وتتواجد قوات حلف الأطلسي في العراق حالياً، بحسب معلومات حصلت عليها «العربي الجديد» من مصادر عسكرية، في قاعدة فيكتوريا قرب مطار بغداد الدولي، وفي موقع صغير داخل المنطقة الخضراء (في بغداد)، إضافة إلى قاعدة حرير في أربيل. ورجّح مسؤول عسكري عراقي، تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، أن تكون توسعة المهام الجديدة للحلف خارج بغداد، إلى قاعدة «عين الأسد» وقاعدة «الحبانية» في محافظة الأنبار، غربي العراق، وفي قاعدة «القيارة» بمحافظة نينوى، شمالي البلاد. وأوضح المصدر أن مهام «الأطلسي» خلال الفترة الماضية، اقتصرت على تدريب ورفع قدرة القوات العراقية في مهام مختلفة، بالإضافة إلى رصد وتحليل المعلومات الاستخبارية، ومهارات قتالية مختلفة. واستبعد أن تكون التوسعة الجديدة لمهام الحلف في العراق، خارج هذا الإطار. وأكد المسؤول العسكري أن «بغداد لا تتحمل أي نفقات أو أعباء مالية من برنامج حلف شمال الأطلسي العسكري».

وعلمت «العربي الجديد» أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي تقدّم لحلف شمال الأطلسي بطلب دعم عسكري أكبر، من دون الرجوع إلى قادة الكتل الرئيسية في البرلمان، والتي يعارض أغلبها الوجود الغربي عموماً في العراق تحت أي عنوان. وأبلغ وزير عراقي في حكومة الكاظمي، طلب عدم ذكر اسمه، «العربي الجديد»، أن «دعم الحلف لن يكون ذا طابع قتالي، بل على نطاق التدريب، وعلى شكل مراحل قد تمتد لأكثر من 3 سنوات». ولفت المصدر إلى أن رئيس الوزراء العراقي لا يحتاج إلى موافقة البرلمان في ما يتعلق بمثل هذه الإجراءات، وطلبه لا يحمل أي مخالفة دستورية، كون قوات «الأطلسي» موجودة أساساً في البلاد منذ سنوات، وتعمل بالبرامج ذاتها التي ستعمل فيها مستقبلاً، لكن على نحو أوسع.

ينطوي الإعلان على توسيع مهمة الحلف للأنبار ونينوى

غير أن النائب العراقي عن تحالف «سائرون»، الذي يتزعمه رجل الدين مقتدى الصدر، رياض المسعودي، اعتبر أن «زيادة عدد قوات حلف الأطلسي، وتوسيع مهماته في العراق، وبطلب من الحكومة العراقية كما يدعون، يمثل المرحلة الثالثة من المشروع الأميركي في السيطرة على القرار والثروات العراقية، وإعادة إنتاج التحالف الدولي بثوب جديد»، متوجهاً إلى هذه القوات بالقول إن «العراق ليس بحاجتكم». بدوره، اعتبر النائب عن تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي» في البرلمان، محمد البلداوي، أن إعلان الحلف «يعارض قرار البرلمان العراقي مطلع العام الماضي بإخراج جميع أشكال القوات الأجنبية من العراق». وقال البلداوي في حديث لـ«العربي الجديد»: «لسنا بحاجة إلى أحد، لكننا سننتظر توضيح حكومة الكاظمي، قبل الحديث بشكل صريح عن موقف الكتلة». وأمس الجمعة، حذّر عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان مهدي تقي، مما وصفه «تفاقم التوتر في العراق نتيجة الإعلان عن زيادة قوات الأطلسي». وقال تقي في تصريح لموقع محلي، إن العراق «لا يحتاج لوجود قوات أجنبية على أراضيه، لأنه يملك قوات أمنية من الجيش والحشد الشعبي قادرة على ضبط الأمن وردع الإرهاب»، معتبراً أن زيادة «الأطلسي» لقواته في العراق «ستؤدي إلى المزيد من التشنج والتوتر». من جهته، بدا تحالف «القوى العراقية» في البرلمان مرحّباً بالخطوة، إذ اعتبر النائب رعد الدهلكي أن إعلان «الناتو» زيادة قواته «دليل على أن العراق بات يوجه رسائل عدم اطمئنان للعالم بشأن عدم تقدمه في الملف الأمني». ورأى الدهلكي في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «في ظلّ التصعيد الحالي والسلاح المنفلت اليوم، فنحن مع أي عمل أو جهد لتقوية الحكومة واستتباب الأمن في العراق».

ورأى عضو الحزب الشيوعي العراقي علي السعدي، أن «موقف الكتل الحليفة لإيران من توسيع حلف الأطلسي لدوره في العراق، سيتحدد من خلال طهران»، مرجحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تكون خطوة زيادة مهام الأطلسي ضمن ما وصفه بـ«تكتيك للإدارة الأميركية الجديدة في التعامل مع الملف العراقي المعقد». وتعليقاً على إعلان «الناتو»، اعتبر الخبير في الشأن السياسي العراقي، مجاهد الطائي، أن «الولايات المتحدة في عهد الرئيس جو بايدن، تظهر على أنها لا تريد التورط في الملف العراقي بمفردها». وأضاف الطائي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الكتل الحليفة لإيران ومليشياتها تريد وجوداً دولياً دبلوماسياً دولياً وغربياً واسعاً لإعطاء دعم وشرعية للنظام السياسي الحالي في البلاد، لكن الدعم العسكري والأمني هي ما يعارضونه». ورأى الخبير السياسي أن «القوى السنّية والكردية سترحب بأي دعم دولي، لأن محافظاتها هي ساحة الصراع لهذه المليشيات، وكذلك لداعش، خصوصاً بعد توسيع ساحة الصراع لتشمل إقليم كردستان».

سيشمل التدريب المزيد من المؤسسات الأمنية العراقية (أحمد الربيعي/فرانس برس)

الحدث

بعد مرور عشر سنوات على انطلاق «حركة 20 فبراير» في المغرب، تبدو المكتسبات ضئيلة أمام المطالبات والشعارات التي رفعتها الحركة في الشارع، لا بل يرى البعض أن ممارسات السلطة حالياً تؤكد أنّ المغرب يعيش حالة من التراجع على المستويات كافة

خفت نجم حركة 20 فبراير مع الوقت (فضل سنا/فرانس برس)

عقد على «ربيع» المغرب

مكتسبات أقل من الطموحات

تغوّل الفساد

يشير محمد عادل الفجري، احد مؤسسي «حركة 20 فبراير»، الى «تغوّل الفساد في المغرب بشكل مرعب». وبلهجة في حديث مع «العربي الجديد» الى ان «وباء كورونا كشف عن نسب صادمة للفقر في البلاد، ظلت الحكومات المتعاقبة تنكرها، وعن تدني مرتبة المملكة في مؤشر التنمية البشرية».

الرباط ـ **عادل نجدي**

يحيي المغرب اليوم السبت، الذكرى العاشرة لانطلاق «حركة 20 فبراير»، التي قادت احتجاجات الربيع العربي في المملكة عام 2011. وبالرغم من أن ذلك في سياقات لا تبدو مختلفة، آنذاك في ما يتعلق بالحركة أو بالمشهد العام المغربي، فاليوم وبعد مرور عقد من الزمن، شهدت خلاله الحركة تحوّلات عدة وأفولاً لنجمها، تعود مرة أخرى إلى الشارع من خلال وقفات احتجاجية تحيي الذكرى في العديد من المدن المغربية، لكنها عودة تثير مجدداً تساؤلات حول ما إذا كانت المطالب التي رفعتها مسيرات جابت أكثر من 54 مدينة مغربية في 20 فبراير/شباط من العام 2011، قد تحققت، أم أنّ الوضع السياسي والاجتماعي ما زال بحاجة إلى حركة شعبية تلقائية لتسريع وتيرة الإصلاحات.

في مثل هذا اليوم منذ عشر سنوات، خرج الآلاف من المغاربة إلى شوارع المملكة للاحتجاج، بناء على دعوة أطلقتها حركة شكلها شباب مغاربة من تنظيمات سياسية ومستقلين عبر منصات التواصل الاجتماعي، مطالبين بالعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة، والفصل بين الثروة والسلطة في المناصب الحكومية، ومحاكمة الضالعين في قضايا فساد واستغلال نفوذ ونهب ثروات المملكة، فضلاً عن المطالبة باستقلال القضاء وحرية الإعلام، وإقامة ملكية برلمانية، وإجراء انتخابات نزيهة ووضع دستور جديد.

بعد أقل من شهر واحد من الاحتجاجات، سارع العاهل المغربي الملك محمد السادس، إلى وضع أجندة للإصلاح من خلال خطابه الشهير في 9 مارس/آذار 2011، وأقر تعديلات دستورية قلّصت من صلاحياته في الحكم، ووسعت من صلاحيات رئيس الحكومة. غير أنّ شباب الحركة لم تقنعهم تلك الإصلاحات وعدوها «التفافاً» على مطالبهم الرئيسة، وقضوا ما يزيد عن العام في معارضتها، قبل أن يبدأ الزخم الشعبي الذي كان يحركهم في الخفوت لأسباب ذاتية وأخرى خارجية.

وعلى الرغم من أنّ «حركة 20 فبراير» كانت قد ساهمت في إحداث هزة كبيرة في مشهد سياسي سمته البارزة، وقتها، الأزمة على الأصعدة كلها، بـولادة دستور «الربيع العربي»، وإجراء انتخابات سابقة لأوانها مكّنت للمرة الأولى في تاريخ المغرب، من صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم، إلا أنّ ديناميتها ومطالبها خفتت واعتراها فتور ملحوظ بعد انسحاب جماعة «العدل والإحسان»، أكبر تنظيم إسلامي في المغرب، والتي كانت تشكل الثقل الأكبر داخل الحركة إلى جانب اليساريين.

ولئن كانت حركة «20 فبراير» قد انتهت عملياً وميدانياً بشكل بطيء منذ انسحاب جماعة «العدل والإحسان»، إلا أنها استطاعت العيش خارج ثوب الحركة، طيلة السنوات العشر، من خلال بث وعي احتجاجي جديد وسط المغاربة، تبلور في مسيرات واحتجاجات سلمية وحضارية، تُعبّر عن مطالبها التي تراها مشروعة في مختلف القطاعات. وعلى امتداد السنوات العشر الماضية، تحولت ذكراها إلى مناسبة تعود فيها الهيئات الحقوقية والمدنية والسياسية والنقابية للاحتجاج والمطالبة بمزيد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويحسب محمد علال الفجري، أحد مؤسسي الحركة، فإنه بعد عقد من ميلاد «حركة 20 فبراير»، «أضحت الفجوة شاسعة بين مطالب الحركة والواقع السياسي السائد حالياً»، لافتاً في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «مقارنة مع الوعود المقدمة خلال لحظة الحراك، تحوّل الدستور إلى مجرد لوحة إعلانية، لا تتطابق بنوده، على علّاتها، مع ما يحدث فعلياً».

وفي قراءة لمسار ما تحقق من مطالب رفعتها الحركة منذ عقد من الزمن، يرصد الفجري على المستوى الحقوقي «تسجيل تنامي انتهاكات الحريات العامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز مظاهر ذلك، ما حصل في حراك الريف وفي مناطق أخرى، وظهور نهج شبه منظم نحو اعتماد المقاربة الأمنية ضد النشطاء المنتقدين للسلطة، وخلق وإشاعة جو من التخويف». ويتحدث كذلك عن «بروز إعلام التشهير، واستهداف النشطاء المطالبين بالديمقراطية، وعدم تدشين فصل حقيقي بين السلطات، واعتماد إصلاحات فعلية للسلطة القضائية». ويؤكد الفجري أنّ «الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب التخلي الفوري عن جدول أعمال السياسات السلطوية، والعودة إلى مسار إصلاحي حقيقي يجنب البلاد احتمال دخول مرحلة العدمية السياسية الشاملة».

من جهته، يرى يونس فراشن، المنسق الوطني لـ«الجبهة الاجتماعية المغربية»، التي تحاول منذ نحو سنتين إطلاق دينامية جديدة للدفاع عن الحقوق والحريات وملء بعض الفراغ الذي تركه خفوت «حركة 20 فبراير»، أنه «بعد عقد من الزمن، هناك مؤشرات موضوعية تصدر عن مؤسسات رسمية ودولية، تؤكد أنّ الوضع الاجتماعي لم يتقدم، بل على العكس من ذلك، تأخرنا في بعض المجالات كما هو الأمر على مستوى الحقوق والحريات». ويقول فراشن في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «للأسف نعيش اليوم نوعاً من القمع لكل رأي أو تعبير معارض للسياسات العمومية، فضلاً عن استغلال حالة الطوارئ الصحية للتضييق، واعتقال الصحافيين والمدونين. وهي ممارسات تؤكد أنّ المغرب يعيش ردة على المستويات كافة وضرباً لكل المكتسبات، سواء كانت مجتمعية أو حقوقية».

ويعتقد فراشن أنّ «المطالب التي عبّرت عنها حركة 20 فبراير منذ عشر سنوات، لا يمكن تحقيقها إلا بالمزيد من النضال، بعد أن تأكد اليوم أنّ الفساد والاستبداد والانتهاكات التي خرجت الحركة لمواجهتها، وأن شعار بناء الدولة الديمقراطية وتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كلها لم تتحقق بعد».

أما بالنسبة للناشط الحقوقي، خالد البكاري، فإنّ «الحالة المغربية تفتقر لمسألة الضمانات، فكل ما يتم تحقيقه يفتقر لضمانات عدم التراجع عنه»، لافتاً إلى «ما حصل من تسوية لمجموعة من ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السابق، عبر مسلسل ما سمي بالعدالة الانتقالية الذي أشرفت عليه هيئة الإنصاف والمصالحة، ولكن أدى غياب ضمانات لعدم تكرار هذه الانتهاكات إلى عودتها في السنوات الحالية».

ويقول البكاري، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الوضع الاجتماعي والسياسي حالياً أسوأ مما كان عليه في فترة ظهور حركة 20 فبراير، لذلك فالمبررات قائمة لظهور حركة احتجاجية جديدة، لكنها لن تكون على شاكلة حركة 20 فبراير»، متوقعاً أن تكون «اللقاءات لحركات اجتماعية جهوية أو مجالية، على أسس اجتماعية أكثر منها سياسية».

الفجري: الفجوة شاسعة بين مطالب الحركة والواقع السائد

البكاري: المبررات قائمة لظهور حركة احتجاجية جديدة

الحدث

مقديشو: خلاف انتخابي يتحول لاشتباكات مسلحة

أدى الخلاف المتواصل بين المعارضة الصومالية والحكومة بشأن انتخاب رئيس جديد للبلاد إلى تفجر اشتباكات في العاصمة مقديشو

تحول الخلاف السياسي بين المعارضة والحكومة في الصومال على خلفية تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، إلى اشتباكات مسلحة، وهو ما ينذر بانزلاق البلاد إلى أتون حرب جديدة، خصوصاً في ظل غياب وساطة بين الطرفين. وكان من المنتظر أن ينتخب أعضاء البرلمان الصومالي رئيساً جديداً في الثامن من فبراير/شباط الحالي، لكن العملية تأجلت إلى أجل غير مسمى، نتيجة خلافات بين الحكومة من جهة، ورؤساء الأقاليم والمعارضة من جهة أخرى، حول بعض التفاصيل المتعلقة بآلية إجراء الانتخابات. وأبرز الخلافات ما يتعلق بآلية تشكيل اللجان الانتخابية والمشرفين على تلك اللجان ودور رجال الأمن بها، والذين تطالب المعارضة بإبعادهم تماماً عن اللجان وأن يقتصر دورهم على التأمين فقط من الخارج. ويواجه الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو ضغوطاً، مع مرور موعد الانتخابات التي كانت مقررة في الثامن من فبراير الحالي، فيما لم يتم حل القضايا المتعلقة بكيفية إجراء التصويت في البلاد. وإذا تحولت المنافسات السياسية إلى صراع مسلح مفتوح، فمن شأن ذلك أن يثير غضب حلفاء الصومال، ويصبّ في مصلحة حركة «الشباب»، المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، التي تشنّ هجمات على القوات الأمنية في البلاد. وحثت الأمم المتحدة ودول غربية القادة السياسيين في الصومال على حل خلافاتهم بسرعة.

وشهدت العاصمة أمس مواجهات عنيفة بين القوات الصومالية من جهة وحرس عدد من المرشحين من جهة ثانية، الذين كانوا ينظمون، مع أنصار بعض الأحزاب السياسية، مسيرة احتجاجية سلمية. واندلعت معركة بالأسلحة النارية وسط مقديشو، فيما أغلقت قوات الحكومة الصومالية بعض الشوارع لمنع احتجاج على تأجيل الانتخابات. وتوقفت حركة النقل وأغلقت المحال التجارية والمعارض في العاصمة أبوابها، وهو ما يُعدّ، وفق مراقبين، سابقة جديدة في العاصمة مقديشو التي كانت تشهد أخيراً هدوءاً نسبياً مكنها من استعادة نشاطها الاقتصادي تدريجياً. ولم يتضح من بدأ بإطلاق النار، لكن الشاهد يوسف محمد أشار، لوكالة «فرانس برس»، إلى «تبادل كثيف لإطلاق النار» بين قوات الأمن وحراس مسلحين يحمون أنصار المعارضة خلال انطلاق احتجاجهم على طريق المطار الرئيسي.

وقال عضو في اتحاد المعارضة والمرشح للانتخابات، لوكالة «الأناضول»، إن الاشتباكات وقعت، أمس الجمعة، بعد منع القوات الحكومية، حرس المرشح الرئاسي عبد الرحمن عبد الشكور زُرسمي، من التوجه من منزله قرب مطار مقديشو إلى ساحة الجندي المجهول، التي كان من المقرر أن تشهد تظاهرات دعت إليها المعارضة. وتتالف «الكتلة» من 14 مرشحاً رئاسياً، وتهدف إلى ما تصفه بـ«التصدي لممارسات الحكومة» فيما يتعلق بالانتخابات، بخصوص طريقة إجرائها واللجان الموكل إليها إدارة السباق، ومن أبرز أعضائها الرئيس السابق حسن شيخ محمود. ونشر المعارض البارز عبد الرحمن عبد الشكور زُرسمي، زعيم حزب «وردجر»، مقطع فيديو له وهو يقود حشداً صغيراً من المتظاهرين في أحد الشوارع في تحدٍّ لحظر الحكومة للتجمهر. وتوقفت الحركة في مطار مقديشو، صباح أمس، بعد سقوط قذيفتين داخله، ما ألحق أضراراً جسيمة بمحال عدة، وأدى إلى تدمير بعضها بالكامل. وبحسب شهود عيان، تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن محلات تجارية احترقت جراء تعرضها لقذيفتي هاون.

توقفت الحركة في مطار مقديشو بعد سقوط قذيفتين داخله

مناصرون للمرشحين للرئاسة خلال مسيرة في مقديشو أمس (فرانس برس)

يأتي هذا بعد ساعات من تبادل إطلاق النار بين مقاتلين موالين للحكومة وآخرين تابعين للمعارضة. واتهم وزير الأمن الصومالي حسن حندبي جمعالي المعارضة ببدء القتال. وقال، في بيان مساء أمس الأول، «هاجمت مليشيات مسلحة القوات الحكومية، تصدينا لها وتغلبنا عليها». وأعلن وزير الإعلام عثمان دبي، من جهته، أن «جماعة مسلحة» هاجمت نقطة عسكرية في مقديشو، لكن أمكن صدها.

غير أن الرئيس الصومالي السابق شريف شيخ أحمد أكد أن الحكومة دهمت الفندق الذي كان يقيم فيه هو ورئيس البلاد الأسبق حسن شيخ محمود، بالقرب من القصر الرئاسي، قبيل الاحتجاج. وكتب عبد الناصر عبد الله محمد، أحد مرشحي الرئاسة، في تغريدة، «هذا الهجوم مثال آخر على محاولات الحكومة اليائسة لقمع أصوات الذين يعارضون فشل الحكومة الفيدرالية في إجراء انتخابات وطنية». وكان وزير الدفاع السابق يوسف إنطعدي أعلن، أمس الأول، السيطرة على ساحة الجندي المجهول، زاعماً أنه «لا توجد دولة ولا حكومة» نظراً لانتهاء فترة الرئاسة الصومالية.

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

الجزائر

لا تصب قرارات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الأخيرة، ولا سيما المتعلقة بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، في صالح جميع الأحزاب الجزائرية، خصوصاً تلك الموالية للنظام السابق

خطوات تبون الجديدة

الرابحون والخاسرون من قرار الانتخابات المبكرة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

نفذ الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أخيراً، الوعد الذي قطعه منذ تسلمه السلطة من خلال إعلانه في خطاب للأمة، مساء أول من أمس الخميس، حلّ البرلمان وتنظيم انتخابات نيابية مبكرة لم يعلن عن تاريخها بالتحديد. كما أعلن عن عفو رئاسي يشمل 60 من نشطاء الحراك الشعبي ومعتقلي الرأي، أفرج بالفعل عن عدد منهم أمس، فضلاً عن كشفه عن تعديل وزاري في قطاعات عدة. وفيما سارعت أحزاب سياسية وقوى مدنية للترحيب بالقرارات السياسية التي أعلن عنها تبون، ظلّت بعض القوى السياسية الأخرى متحفظة تترقب استكمال المشهد بإقرار التعديل الحكومي وصدور قانون الانتخابات وكيفية تعاطي السلطة مع تظاهرات يوم الإثنين المقبل، في الذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي، لتتخذ موقفها بشأن مجمل هذه التطورات.

وقال تبون، في خطاب إلى الأمة هو الأول من نوعه يتوجه به إلى الشعب منذ تسلّمه السلطة في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2019: «قررتُ أن أحلّ المجلس الشعبي الوطني (دون مجلس الأمة)، وسنمرّ مباشرة إلى تنظيم انتخابات نيابية مسبقة تكون خالية من المال الفاسد». وفي سياق آخر، كشف تبون عن عزمه على إجراء تعديل حكومي، «بسبب عجز بعض الوزراء عن تأدية مهامهم»، وأصدر عفواً رئاسياً عما يقارب 60 موقوفاً من نشطاء الحراك الشعبي، بينهم 30 ناشطاً تقرر إخلاء سبيلهم فوراً، وخرجوا أمس، بينما ينتظر استكمال التحريات وصدور الأحكام النهائية على الـ30 المتبقين.

وأعلن تبون تنصيب ورشة لمحكمة دستورية بدلاً من المجلس الدستوري، وعن تنصيب وشيك للمرصد الوطني للمجتمع المدني، وإصدار مرسوم تنصيب المجلس الأعلى للشباب.

ويفتح قرار تبون إجراء انتخابات نيابية مسبقة الباب واسعاً للأحزاب السياسية لاستنفار كوادرها وقواعدها، للبدء في ترتيب قوائم مرشحيها. وفي 19 يناير/ كانون الثاني الماضي، وزعت الرئاسة مسودة قانون انتخابي جديد على الأحزاب السياسية للمناقشة وتقديم مقترحات بشأنه، وقد يتم إصداره في غضون أيام بأمر رئاسي.

ويضع قرار حل البرلمان، الذي يستتبع بإجراء انتخاباته، مجمل الأحزاب السياسية في الجزائر في موقع ربح سياسي، إذ تمثل الانتخابات النيابية المقبلة فرصة لها، وعلى وجه التحديد لتلك التي ظلت على الهامش السياسي في مرحلة ما قبل الحراك الشعبي، لكسب مكان في الخريطة السياسية، كحزب «جيل جديد». كما يمنح القرار فرصة للقوى التي ظلت تشارك في الاستحقاقات الانتخابية، لتأكيد حجمها وقياس وزنها الشعبي، بعدما ظلّت تشكو من التزوير المستمر للانتخابات، والذي كان يحد من حصتها النيابية في المجالس المنتخبة، كحركة «مجتمع السلم»، أكبر الأحزاب الإسلامية، كما يوفر فرصة كبيرة للأحزاب الناشئة والائتلافات المدنية للتقدم إلى الساحة والمنافسة في هذا الاستحقاق.

لكن أربعة أحزاب كانت تمثل الحزام السياسي للسلطة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وخصوصاً «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي»، إضافة إلى «الحركة الشعبية الجزائرية»، وتجمع «أمل الجزائر»، هي أكثر الأحزاب الخاسرة نتيجة قرار حل البرلمان وإجراء انتخابات.

فإضافة إلى أنّ هذه الأحزاب ستفقد كتلها النيابية التي حصلت عليها بفعل التلاعب بنتائج الانتخابات، فإنها غير مستعدة تماماً للمنافسة في الانتخابات التشريعية المقبلة، بسبب الملاحقة الشعبية لها منذ انطلاق الحراك الشعبي، والمطالبات بحلها، خصوصاً بالنسبة لـ«جبهة التحرير الوطني».

وإضافة إلى ذلك، تواجه أحزاب الموالاة للنظام السابق هذه، صداً من قبل السلطة السياسية الجديدة، إذ تبرأ تبون مبكراً منها، ونشرت الرئاسة، في يناير 2020، بياناً تعلن فيه عدم وجود أي علاقة للرئيس بها. ويصعّب هذا الواقع على هذه الأحزاب، إضافة إلى مشكلاتها الهيكلية الداخلية، والهروب الجماعي لكوادرها باتجاه أحزاب أخرى، من قدرتها على المنافسة الانتخابية.

في مقابل ذلك، توجد كتلة ثالثة من أحزاب المعارضة الديمقراطية، لا سيما كحزب «العمال» و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«جبهة القوى الاشتراكية»، والتي تعتبر نفسها ضحية للتزوير في الانتخابات السابقة، لكنها لا تملك الكثير من عوامل المنافسة الانتخابية، وكانت مستفيدة على الصعيد السياسي من عامل «المظلومية». وعلى هذا الأساس، فإنّ قرار حل البرلمان وتنظيم انتخابات مبكرة يمثل بالنسبة لها مشكلة سياسية، ليس فقط على صعيد موقفها من المشاركة أو عدمها في الانتخابات المقبلة، كونها عارضت المسار الانتخابي منذ 2019، ولكن أيضاً لكونها أحزاباً محدودة على الصعيد الشعبي. ويفسر هذا الوضع إرجاء مجمل هذه الأحزاب الإعلان عن أي موقف إزاء قرارات تبون إلى غاية استكمال كامل المشهد المرتبط بها.

وفي سياق ردود الفعل حول قرارات تبون، نشر رئيس البرلمان الذي بات في حكم السابق، سليمان شنين، تغريدة على «تويتر»، شكر فيها تبون على دعمه له خلال فترة رئاسته للمجلس، ودعاه إلى مواصلة مسار الإصلاح والتغيير. من جهته، قال القيادي في حركة «مجتمع السلم» نصر الدين حمادوش إن «خيار الحركة منذ انتخابات مايو/ أيار 2017، كان الذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة، لاعتقادنا بأنّ الانتخابات التي انبثق عنها البرلمان الحالي مزورة». فيما نشر رئيس حركة «البناء الوطني» عبد القادر بن قرينة بياناً وصف فيه خطاب تبون بـ«الإيجابي».

بدوره، قال القيادي في «جبهة العدالة والتنمية» لخضر بن خلاف إن قرار حل البرلمان، وإنهاء الولاية التشريعية الثامنة، «يصبّ في صالح مطلب رفعه حزبه منذ إجراء انتخابات 2017». من جهتها، باركت «جبهة المستقبل» قرارات تبون واعتبرتها «دلالة على الانطلاقة الحقيقية لوضع معالم الجزائر الجديدة». في حين وصفت «منظمة المجاهدين» (كبرى المرجعيات الثورية)، قرار الرئيس بحل البرلمان بـ«الخطوة الإيجابية».

تمثل الانتخابات فرصة للأحزاب التي ظلت على الهامش السياسي

أرجأت بعض أحزاب المعارضة الإعلان عن موقف إزاء قرارات تبون

شرق غرب

باكستان: مسيرة للمعارضة لإسقاط الحكومة

أعلن «التحالف من أجل الديمقراطية»، الذي يضم 11 حزباً معارضاً للحكومة الباكستانية، أمس الجمعة، يوم 26 مارس/آذار المقبل، موعداً للمسيرة الكبرى والاعتصام في العاصمة إسلام آباد من أجل إسقاط حكومة رئيس الوزراء عمران خان. وأكد التحالف، عقب اجتماع لمجلسه القيادي أمس، أنّ الحراك سيستمر حتى الوصول إلى مبتغاه وهو إسقاط حكومة عمران خان.

(العربي الجديد)

الحكومة الإسبانية «ستتصدى للعنف» بعد التظاهرات

أكد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، أمس الجمعة، أنّ الحكومة «ستتصدى لكل أشكال العنف»، عقب ليلة ثالثة من الاحتجاجات العنيفة المندّدة بسجن مغنٍ راب على خلفية تغريدات مثيرة للجدل. وقال سانشيز «الديمقراطية لا تبرر العنف على الإطلاق»، في أول بيان علني له منذ بدء الاحتجاجات العنيفة التي أيدها شريكه الأصغر في الائتلاف، حزب «بوديموس» اليساري المتطرف.

(فرانس برس)

الأمم المتحدة: العنف مستعر بجنوب السودان

قالت الأمم المتحدة في تقرير، أمس الجمعة، إنّ العنف لا يزال مستعراً في مناطق شاسعة في جنوب السودان بعد مرور عام على توقيع اتفاق سلام لإنهاء الحرب الأهلية التي تفجرت عام 2013 في البلاد. وجاء في التقرير الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان، أنّ الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة على المدنيين ازدادت في العام 2020، وأن استهداف الضحايا يستند إلى العرق، وعادة ما يكون بتأييد من الحكومة وقوات المعارضة.

(رويترز)

تصاعد العقوبات على الجنرالات

أول قتيل في انقلاب ميانمار

قد ترفع وفاة فتاة خلال قمع قوات ميانمار المحتجين ضد الانقلاب العسكري من الضغوط الداخلية على الجيش، الذي يتعرض إلى سلسلة عقوبات غربية

تصاعد الضغط الدولي على الانقلابيين في ميانمار، مع فرض الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا عقوبات على جنرالات الجيش، فيما سقط أول قتيل في الاحتجاجات على الانقلاب. واندلعت تظاهرات في أنحاء البلاد عقب إطاحة الجيش الزعيمة أونغ سان سو تشي في الأول من فبراير/شباط الحالي، ووضعها قيد الإقامة الجبرية. ومنذ ذلك الحين، أظهرت القوات الأمنية عزمها على قمع أي معارضة، من خلال نشر جنود لمواجهة الاحتجاجات السلمية واستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرصاص المطاطي ضد المحتجين.

وأدى قمع القوات الأمنية للمتظاهرين الذين يحتجون على الانقلاب في ميانمار إلى سقوط أول قتيل في صفوف الحركة الاحتجاجية، مع الإعلان، أمس الجمعة، عن وفاة شابة أصيبت بالرصاص الأسبوع الماضي. وميا ثواتي ثواتي خاينغ، التي شاركت في تظاهرة في 9 فبراير/ شباط الحالي ضد الانقلاب العسكري، في العاصمة نايبيداو، هي أول وفاة رسمية في صفوف الحركة المناهضة للانقلاب، منذ استيلاء الجيش على السلطة من الزعيمة أونغ سان سو تشي، في الأول من فبراير.

وأثارت وفاتها موجة من ردود الفعل على وسائل التواصل الاجتماعي. وكتب أحد مؤيدي الحركة الاحتجاجية، في تغريدة، «سنعتبرك شهيدتنا. سوف نحقق لك العدالة». وبعد إصابتها برصاصة مطاطية في رأسها، أصبحت ميا ثواتي ثواتي خاينغ اسماً مألوفاً في كل أنحاء ميانمار، وعامل حشد لحملة عصيان مدني ضد النظام العسكري. وعلّقت لافتة بطول 15 متراً عليها أعمال فنية تصور لحظة إطلاق النار عليها على جسر في رانغون، فيما حمل بعض المتظاهرين صوراً لها خلال مسيرة احتجاجية. وأحدثت إصابة ميا خاينغ إدانات عالمية للمجموعة العسكرية. وغرّد مقرر الأمم المتحدة توم أندروز، أخيراً، «يمكنهم إطلاق النار على امرأة شابة، لكن لا يمكنهم سرقة الأمل من مواطنين عازمين».

وازدادت الضغوط على الجنرالات الذين انتهجوا سياسة الأذان الصماء حتى الآن بشأن الإدانات الدولية والعقوبات. وفرض الاتحاد الأوروبي، أمس الجمعة، عقوبات على قادة الانقلاب العسكري في ميانمار. وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية، في بيان أمس الأول، فرض عقوبات على ثلاثة جنرالات على خلفية «انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان»، واتخاذ تدابير لمنع تعامل الشركات البريطانية مع جيش ميانمار. وتستهدف العقوبات وزير الدفاع ميا تون وو، ووزير الداخلية سو هتوت، ونائبه تان هلينغ. وجمّدت لندن أصول الجنرالات الثلاثة في بريطانيا وأصبحوا ممنوعين في الإقامة على أراضيها. ويرفع هذا التدبير عدد الشخصيات التي فرضت عليها لندن عقوبات إلى 19 شخصاً. وستعاقب كندا من جانبها، تسعة مسؤولين عسكريين، متهمة المجموعة العسكرية بارتكاب «حملة قمع منهجية من خلال تدابير تشريعية قسرية واستخدام القوة». وقال وزير الخارجية مارك غارنو، في بيان، إن «كندا تقف بجانب شعب ميانمار في تطلعاته للديمقراطية وحقوق الإنسان». وأكد أن العقوبات «رسالة واضحة مفادها أن كندا لن تقبل تصرفات جيش ميانمار وتجاهله التام لإرادة الشعب»، داعياً للإفراج عن المعتقلين. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن أعلن، الأسبوع الماضي، أن إدارته ستمنع جنرالات ميانمار من الوصول إلى أموال بقيمة مليار دولار في الولايات المتحدة.

ورحّبت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان بهذه المبادرات، لكنها دعت إلى بذل المزيد من الجهود لفرض عقوبات على مصالح الجيش المرتبطة بتعدين الأحجار الكريمة والجعة والقطاع المصرفي. وقال بول دونوفيتز من منظمة «غلوبل ويتنس» البريطانية غير الحكومية إن العقوبات «ليست كافية لمحاسبة الجيش وتقويض قوته الاقتصادية».

قُطعت خدمة الإنترنت في ميانمار لليوم الخامس على التوالي

ورغم تشديد الجيش عمليات القمع، استمرت الدعوات إلى العصيان المدني مع تنظيم العديد من التظاهرات والإضرابات. وقطعت خدمة الإنترنت في ميانمار لليوم الخامس على التوالي، وفقاً لـ«نت بلوكس» وهو مرصد متخصص مقره بريطانيا، أبلغ كذلك عن عودة حركة المرور إلى وضعها الطبيعي أمس الجمعة. وكان مئات الأشخاص تجمعوا عند التقاطعات الرئيسية في رانغون حاملين لافتات تحمل صورة أونغ سان سو تشي، للمطالبة بـ«الحرية لزعيمتنا». وفي منطقة ساغاينغ النائية، سارت حشود من المتظاهرين عبر بلدة مونيوا مؤدين تحية بثلاثة أصابع، وهي رمز للتمرد. وواصلت المجموعة العسكرية توقيف حلفاء سو تشي وكذلك مسؤولين مشاركين في حركة الاحتجاج. واعتقل أكثر من 520 شخصاً منذ أوائل فبراير، وفقاً لمنظمة غير حكومية تقدم المساعدة للسجناء السياسيين. وكان الجنرال مين أونغ هلاينغ برر انقلابه متحدثاً عن تزوير في الانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وفاز فيها حزب سو تشي «الرابطة الوطنية الديمقراطية». وتخضع سو تشي للإقامة الجبرية في العاصمة نايبيداو، وهي متهمة بحيازة أجهزة اتصال لاسلكية «بشكل غير قانوني» وبانتهاك «قانون إدارة الكوارث الطبيعية». ومن المقرر أن تمثل أمام القضاء في الأول من مارس/آذار المقبل.

(فرانس برس، الأناضول)

تظاهر محتجون على الانقلاب في يانغون أمس (Getty)